



حقوق المتهم في نظام الإجراءات الجزائية السعودي

تأليف: الدكتور نايف بن محمد السلطان

الاستدلال، وواجبات الضبط الجنائي، والقبض، الحالات التي يجوز فيها القبض، ومدة القبض، وضمانات القبض، والفرق بين القبض والاستئناف، وجريمة القبض غير المشروع، وتفتيش المساكن ودخولها وضمانات ذلك وتفتيش الأشخاص والنساء والتوقيف ومسوغاته وحالاته ومدته وضماناته ومعاملته الموقوف، وفي الفصل الثالث ركز على حقوق المتهم من خلال تسعة مباحث، واختتم كتابه بنتائج لبحثه توصل إليها، ثم قائمة المراجع والمحتويات، وطالب المؤلف بتفعيل علنية المحاكمات وتخصيص التقاضي ودعوة المشرع إلى الأخذ بمبدأ «الأ يضر الطاعن من طعنه».

يعتبر هذا الكتاب من المؤلفات المعاصرة التي تحاكي الواقع العدلي، فقد جاء ليناقد جزءاً من نظام الإجراءات الجزائية «حقوق المتهم» ابتداء من مرحلة جمع الأدلة، ثم مرحلة التحقيق وانتهاء بمرحلة المحاكمة.

والكتاب يقع في ٢٣٨ صفحة زاخرة بالمعلومات والموضوعات الجيدة، وهو يتكون من مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول، وقد حفل الفصل الأول بأربعة مباحث في تعريف المتهم وشروط الاتهام وأقسام المتهمين ومبدأ: «الأصل براءة المتهم»، والفصل الثاني عن إجراءات التحقيق، ويتضمن أربعة مباحث عن